الفصل الثانى
فاتورة العبودية

حان وقت السداد

هل من العدل أن يُعوض قلة من البشر اضطهدوا عقدًا من الزمان، ولا يُعوض ملايين اضطهدوا عبر أربعة قرون؟ وهل اليهود الذين عملوا فى معسكرات الاعتقال أيام النازية فترة لا تتعدى عشر سنوات نالوا من التعذيب والإبادة ما لاقاه عبيد إفريقيا فى أوروبا والأمريكات على مدى أربعمائة عام؟ . . هذا هو السؤال الكبير الموجّه إلى ضمير العالم، وهو سؤال بدأ يثور بشكل جدى لدى العديد من موجهى الرأى العام فى البلاد الإفريقية، ويجدون من يجادلهم فيه وينكر عليهم حقهم من الدارسين والباحثين الغربيين، كما يجدون قلة تقف بجانبهم من أصحاب المواقف النبيلة.

إن الغربيين لا يرفضون فكرة تعويض الأفارقة عن حقبة العبودية فحسب بل يسخرون منها، ويقولون حتى لو شاءوا فأين هم أحفاد هؤلاء العبيد؟ ولمن تؤدى التعويضات؟ وكم تساوى حياة الإنسان الإفريقى؟ الإجابة ببساطة: مثلما يُدفع لليهودى يُدفع للإفريقى، وبهذا القياس تقدر التعويضات بتريليون استرلينى. أما من يأخذ التعويض فلتكن للمناطق التى سُرق منها العبيد، وتُدفع لهذه الدول الفقيرة كحقوق يستردونها لا ديون يُذلون من أجلها. إن هذا ما يجب أن يفعله الغرب المتحضر مع تلك الأمم التى سرقوها لا أن يكون الرد مثلما قال «چون ميچور» رئيس الحكومة البريطانية السابق: «إنه مستعد أن يدفع التعويضات بشرط أن يثبت أحفاد الرقيق الأفارقة أنهم لا يزالون يعانون من الرق!!».

ولكن رغم ذلك فهناك أصوات شريفة تناصر الحق الإفريقى مثل النائب العمالى البريطانى «بيرنى جرانت» عضو البرلمان عن مقاطعة توتنهام بشمال لندن، وهو

عضو منظمة «حركة إصلاح إفريقيا»، ويرأس شعبة المملكة المتحدة لحركة التعويضات الإفريقية، وهو شديد التحمس لها ويدين اللامبالاة التى تبدو من قادة إفريقيا فى هذه المسألة، ويقول: «إننى لا أنتظرهم، إننى سأتولى القيام بما يجب فعله، فإن المسألة المعروضة أكثر أهمية، إنه أمر يجب أن نفعله من أجل أحفاد الشعب الإفريقى، وليس بالضرورة من أجل الشعب الإفريقى الآن».

صوت شريف آخر يناصر الحق الإفريقى يأتى من المحامى البريطانى اللورد «أنتونى جيفورد» الذى أعد بحثًا قيمًا عن الأساس القانونى لمطلب تعويض العبيد الإفريقيين، رد فيه على تساؤلات رئيس الحكومة البريطانية السابق وأمثاله الذين ينكرون حق الأفارقة فى المطالبة بالتعويضات، حدد القضية وحرر المسألة فى من الذين لهم حق المطالبة بالتعويضات؟ ومن المدعى عليهم الذين ترفع الدعوى ضدهم؟ وما الخسائر والأضرار التى يُطالب بالتعويض عنها؟ وفى أى محكمة يقدم الادّعاء؟

وهو يقول: «نحن الآن نسبح فى بحار غير معروفة؛ لأن الدعاوى بالتعويض بهذا الحجم الهائل لم تقدم قط من قبل، إن مئات الملايين من الناس فى قارات مختلفة فى العالم لهم مصلحة فى هذا الادّعاء، وإن خسائرهم يبدو أنها من المستحيل تغطيتها، وإن بعض العقول تخلص من مثل هذه المشاكل التطبيقية إلى أن الادّعاء غير واقعى.

وأنا لا أقتنع بأى رأى انهزامى من هذه الآراء وعندما تكون الافتراضات الثلاثة الأولى مقبولة وصحيحة، وأن الحق فى التعويض يبدو قائمًا على أسبابه فى إطار القانون الدولى، فإن الوسائل والطرق لتحقيق العدالة ستوجد وستتفتق عن نفسها. إن صعوبات المجال والاختصاص والإجراءات لا ينبغى أن تشكل عقبات فى وجه العدالة، وإن عدم رغبة العالم الأبيض فى تقدير هذه الدعوة ليس سببًا لتنحيتها، بل هو دافع للفت الانتباه إليها ولجذب التأييد حولها». وسنعرض بحث اللورد جيفورد فيما بعد.

* * *

فى يونيو عام ١٩٩٩م وجه المؤتمر اليهودى الدولى نداءً لمن لا يزالون أحياءً من

اليهود وأقربائهم ممن نجوا من مذابح النازية؛ ليقيموا دعاوى ضد الحكومة السويسرية وبنوك سويسرا لمن كانت لديهم أرصدة نهبها النازى، أو ممن أجبروا على أعمال السخرة فى الشركات السويسرية أو لدى أى مالك سويسرى، وقدرت هذه التعويضات ١,٢٥ مليار دولار.

وجاء هذا النداء إثر ادّعاء تقدمت به عجوز يهودية تبلغ ٨٥ عامًا هى مسز «جرتا سلبربرج» تعيش فى بريطانيا. وادعت هذه السيدة أن لوحة للرسام «ڤان جوخ» قيمتها ٣,٣ مليون استرلينى كان يمتلكها حماها «ماكس سلبربرج» وهو من أثرياء رجال الصناعة، اضطر لبيع اللوحة مع ١٤٣ قطعة فنية من مجموعة كان يقتنيها، باع ذلك ليدعم أسرته بعد أن طرده النازى من عمله (يلاحظ أنه باع اللوحة والمقتنيات بمحض إرادته ولم تغتصب منه ولا صودرت)، ومسز سلبربرج هى آخر أقرباء ماكس سلبربرج الأحياء.

وشنت صحيفة «التايمز» البريطانية حملة صحفية تؤيد الأرملة العجوز، فكتبت عدة افتتاحيات تقول نعم لقضية سلبربرج، إن القرار يجب أن يكون نعم وإن البحث عن تلك الثروات وتعويض الضحايا عن الجرائم التى ارتكبت فى حقهم، يجب أن يشكل ضغطا أدبيًا على أوروبا والولايات المتحدة.

وكأثر مباشر لهذه الحملة الصحفية أنه بعد ثمانية عشر يومًا من توجيه النداء أعلنت فى شهر يوليو ست عشرة من كبريات الشركات الألمانية (ومنها سيمنس وكرولار والبنك الألمانى) أنها غطت المطالبات الإسرائيلية، ووعدت هذه الشركات بتكوين رصيد آخر يقدر بـ ١,٧ مليار دولار لأداء التعويضات عن ألف شخص عملوا فى معسكرات الاعتقال ولدى مؤسسات لم يعد لها وجود الآن.

والسؤال: إذا كان ضمير العالم الغربى يعترف بحقوق بقايا يهود النازية ويعاملهم بهذه الشفافية، فلماذا يتجاهل حقوق عشرين مليون إفريقى على الأقل اختطفوا على مدى أربعة قرون، وقُذف بهم فى بلدان أوروبا والأمريكتين ليعمروها؟ لماذا تطالب إسرائيل بالتعويض ولا تستطيع إفريقيا أن تفعل ذلك؟

إن هذا السؤال يكتسب مغزى أكبر عندما يكتشف حقيقة أن بعضًا من تجار الرقيق والممولين لتجارة الرقيق فى إفريقيا كانوا يهودًا، هذا ما كشف عنه المؤرخ

هيوتوماس فى مؤلفه الضخم «تاريخ تجارة الرقيق عبر الأطلنطى»، ونُشر فى نوفمبر ١٩٧٧ م فى ٩٢٥ صفحة، وفيه أبرز ارتباط الصلة اليهودية بهذه التجارة قائلاً: «إن الحقيقة المجهولة التى يراد لها أن تتجاهل هى أن كثيراً من تجار الرقيق فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى لشبونة (البرتغال) كان يمولهم يهود واليهود المتحولون ممن يسمون «المسيحيين الجدد» الذين تحولوا بسبب ضغوط محاكم التفتيش.

والواقع أن هناك حقائق كثيرة مثيرة عن العبودية لا يُراد كشفها حتى لا تتحطم صورة عدد من الشخصيات والأبطال الأوروبيين، الذين تلوثت أيديهم بدماء الأفارقة، فمن غير المريح كشفهم وفضح هذه الرموز القومية، على سبيل المثال كيف تستطيع بريطانيا أن تستبقى وتبرر الاحترام لفيلسوفها «چون لوك» الذى كان يمتلك أسهمًا فى الشركة الإفريقية الملكية، التى كانت علامتها المسجلة عبداً مدموغًا بالحديد الساخن، وكانت تقوم بعمليات الكى على صدور الإفريقيين وأكتافهم فى السبعينيات من القرن السابع عشر.

وأيضًا «چورچ دوننج »الذى سُمّى باسمه شارع «دوننج ستريت» الكائن به مقر الحكومة البريطانية، فقد كان والده «إيمانويل دوننج» يتعامل مع تجارة الرقيق، وبعدها هاجر إلى ماساشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية ، كتب يقول عن استثماراته: «أنا لا أعرف كيف كان يمكن أن نعيش بغير أن نأتى بعدد كاف من العبيد يقومون بكل أعمالنا»، كذلك كتب ابنه إلى ابن عمه«چون»حاكم كنكتكت يقول: «إذا ذهبت إلى بربادوس ستجد جزيرة مزدهرة، وأعتقد أنهم أتوا هذا العام بعدد لا يقل عن ألف زنجى ، وبقدر ما يشترون بقدر ما يكون أقدر على المزيد من الشراء؛ ذلك أنه بعد عام سيكسبون أكثر مما أنفقوه».

ويلخص الرحالة «وليام بيكى» الوضع فى مذكراته عام ١٨٠٥م عن أيام تجارة الرقيق «أنه لا يوجد قبطان يحمل العبيد، إلا وهو مذنب أو قاتل بشكل مباشر أو غير مباشر؛ لأنه دائمًا يحدث عدد من الوفيات مع كل شحنة».

ولكن هذا الكلام الذى يُدين ويُشين الأوروبيين لا يمكن بالطبع أن يتقبلوه بسهولة، وأفضل وسيلة لإبعاد هذه التهم هو قلب الأمور وإلقاء المسئولية على الأفارقة أنفسهم، فهيوتوماس عندما كشف عن دور اليهود واعترف بأن بعض

العبيد سرقهم الأوروبيون، وبعضهم كانوا ضحايا غارات عسكرية قام بها البرتغاليون لخطف العبيد، كما حدث فى أنجولا، فإنه يوقع المسئولية على الإفريقيين، فيقول: إن أغلب العبيد الذين حملوا من إفريقيا بين عامى ١٤٤٠م، و١٨٧٠م إنما جلبوا بأيد أفريقية، وإنهم هم من باعوا ذويهم وجيرانهم الأقارب أو الأباعد، وأنه لو لم يبع الإفريقيون أبناءهم لما استطاع الأوروبيون ممارسة هذه التجارة.

والحقيقة أن الأفارقة لم يكونوا غافلين عما يحدثه الأوروبيون بشعوبهم، ولكنهم كانوا مجبرين، وقصة ملك الكونغو «ألفونس الأول» خير شاهد، هذا الملك الإفريقى تحول إلى المسيحية وتعلم اللغة البرتغالية قراءة وكتابة، بعث إلى صديقه ملك البرتغال الملك «چوا الثالث» يشكو إليه تجريد الكونغو من السكان بواسطة تجارة العبيد البرتغالية كتب يقول له: «**إن التجار يخطفون كل يوم شعبنا من الأطفال وأبناء النبلاء وحتى أناس من عائلتنا، إن الفساد والنذالة والخسة تنتشر، نحن نحتاج فى هذه المملكة فقط القساوسة ومدرسى المدارس ولا نحتاج لتجارة العبيد أو نقلهم**». فرد عليه ملك البرتغال الأوروبى المتحضر يقول: «**إنك تقول إنك لا تريد تجارة العبيد فى مملكتك؛ لأن هذه التجارة تجرد بلدك من سكانه، وعلى العكس من ذلك فإن البرتغاليين قالوا لى إلى أى مدى الكونغو واسعة ومكتظة بالسكان!!**».

وعلى كل الأحوال فإذا كانت قلة تعاونت مع تجار الرقيق البيض، فتظل المسئولية معلقة بالتجارة والتجار المشترين، ومن كانوا يخطفون الشباب الإفريقى ويسوقونه إلى أمريكا.

ويعترف بذلك ويسجله المؤرخ الفرنسى «هنرى والون» عندما يقول: «**إن عبودية الأوروبيين للأوروبيين التى استمرت حتى العصور الوسطى فى أوروبا، قد توقفت وأدينت فى القرن الثانى عشر، وبعد ذلك أى فى ١٤٤٠م نرى الأوروبيين أنفسهم يذهبون إلى إفريقيا ليشتروا العبيد، ثم تمضى الأيام ويقولون نحن لسنا مسئولين، شأنهم فى ذلك شأن من يشترى بضاعة مسروقة ويقول للمحكمة أنا لست مذنبًا لأنى دفعت الثمن**».

* * *

تظل تجارة الرقيق عبر الأطلنطى إحدى أضخم الهجرات فى التاريخ، واقتناص الرقيق يعد من أكبر المغامرات التجارية التى شنت خلال حقبة ما قبل الاستعمار. . فمنذ بداية اتصال الأوروبيين بالساحل الغربى لإفريقيا فى القرن الخامس عشر أخذوا يشترون العبيد، وفى القرن السادس عشر استخدم البرتغاليون أعداداً قليلة من الرقيق للعمل فى مزارع السكر فى الجزر القريبة من ساحل إفريقيا الغربى، كما تم تصدير أعداد أخرى إلى أمريكا الجنوبية ؛ لاستخراج الفضة التى اكتشفت هناك فى العقد الثالث من القرن السادس عشر. غير أن الطلب على الرقيق لم يكن على نطاق واسع، ولم يبدأ التوسع السريع فى التجارة عبر الأطلنطى إلا فى منتصف القرن السابع عشر ؛ نتيجة لنشأة مزارع السكر فى جزر الهند الغربية، وكان للعبيد الأفارقة الأفضلية ؛ لأنهم إلى جانب رخص ثمنهم وسهولة الحصول عليهم كان معدل بقائهم أعلى فى جزر الهند ؛ نتيجة لحصانتهم ضد الأمراض مثل الحمى الصفراء.

وكانت البرتغال الدولة الأجنبية الرئيسية ذات الصلة بإفريقيا الغربية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم أصبح للوجود الهولندى أهميته فى القرن السابع عشر. . أما انجلترا وفرنسا فأصبحتا لهما الهيمنة فى القرن الثامن عشر.

وتقدر صادرات الرقيق التى قامت بها الدول الكبرى الثلاث من إفريقيا الغربية من سنة ١٧٠١ م إلى سنة ١٨١٠م كالآتى: انجلترا ٢٠٠٩٧٠٠، فرنسا ٦١٣١٠٠، البرتغال ٦١١٠٠٠، نقلت بريطانيا وحدها قرابة ثلثى العدد الكلى للرقيق فقامت الدول الثلاث بشحنهم من إفريقيا الغربية عبر المحيط الأطلسى، ونقلت السفن الفرنسية حوالى خمس المجموع.

وتتراوح الأرقام التى يوردها معظم الباحثين بشأن أعداد الرقيق الذين تم تصديرهم من إفريقيا الغربية إلى الأمريكتين من خمسة عشر إلى عشرين مليونًا من الرقيق الذين استوردتهم أمريكا، ومن ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين مليونًا تم شحنهم من إفريقيا. والفرق تفسره الخسائر فى الطريق، هذا عدا الوفيات الناجمة عن حملات اقتناص الرقيق داخل إفريقيا.

وإن ٥٥٪ من مجموع الرقيق الذين شحنوا من إفريقيا عبر المحيط الأطلسى

جاءوا من إفريقيا الغربية من الأماكن الواقعة جنوب الكاميرون، وعلى وجه الخصوص من الكونغو وأنجولا، وكانت المنطقة الواقعة بين السنغال وساحل العاج غير مهمة نسبيًا فى تجارة الرقيق.

أما المنطقة الأساسية للتصدير فكانت شريطًا قصيرًا من الساحل تمتد من ساحل الذهب (غانا) شرقًا إلى الكاميرون، حيث صُدر منها ٨٢٪ من مجموع الرقيق الذى تم شحنهم من إفريقيا الغربية.

من المؤسف أن قصة العبودية فى إفريقيا لم تسجل إلا من جانب الغازى وحده ومن خلال عيون وكتابات الرجل الأبيض، أما من الجانب الإفريقى فهى تتداول شفاهة ولا يوجد بها سجل مكتوب.. يقول «آدم هوتشيلد» فى كتابه الذى صدر عن تاريخ الكونغو «شبح الملك ليوبولد»: ... إن كل هذا النهر العريض من الكلمات كتبه أوروبيون وأمريكيون، وهذا يوضح من أى وجهة النظر سجل التاريخ، أما الأصوات الإفريقية فهناك صمت مطبق. لقد تعاون الأمريكيون مع الأوروبيين على إخفاء الحقائق، ولكن سجل الغزاة الأوروبيين للعالم كله موجود بشكل كاف، فهناك إجماع بين المؤرخين أن البرتغاليين بدءوا تجارة الرق عبر الأطلنطى، وأنهم استخدموا الخطف كوسيلة للحصول على العبيد الأوائل.

ويذكر «هوتشيلد» نقلاً عما كتبه «جومز دى زورار» كاتب الحوليات البرتغالى الذى كان ملحقًا ببلاط ملك البرتغال هنرى الملاح: أن البرتغاليين استخدموا أولاً الحرب على السود عام ١٤٤٤م لاقتناص العبيد الأُوَل... كان البرتغاليون يصيحون سان چيمس سان چورچ ويهجمون على الأفارقة يقتلونهم ويختطفون ما يستطيعون، وكنت تشاهد الأمهات يبحثن عن أطفالهن والأزواج عن زوجاتهم، والكل يفر بقدر ما يستطيع من جهة، وبعضهم كان يلقى بنفسه فى الماء والبعض يهرب ويختفى فى الأكواخ والبعض فى الأدغال.

كان الغزاة البرتغاليون يأتون فى مراكب شراعية إلى خليج أرجوين (موريتانيا حاليًا) مسلحين، وينزلون إلى الساحل فى الليل ويهاجمون قرى الصيادين، ومع الوقت قرر الإفريقيون أن يحاربوا دفاعًا عن أنفسهم، وكانوا يكبدون البرتغاليين خسائر جمة، ومع زيادة خسائر البرتغاليين فإن هنرى الملاح وهو الأول من ملوك أوروبا الذين استفادوا من العبودية، أمر رجاله أن يغيروا من تكتيكاتهم، وبدلاً من

السيطرة على الإفريقيين بالقوة لجأوا إلى أسلوب الشراء . . ويقال : إن قبطانًا يسمى «جوامز ناندس» هو الذى استحدث هذا التغيير امتثالاً لأوامر الملك هنرى ، وقد أقام عامًا على شاطئ الخليج جمع المعلومات عن الأهالى المحليين ، واستخدم الغش والرشوة لكسب ثقة بعض الأهالى لإقناعهم بخيانة ذويهم وبيعهم .

على أية حال فإن الأوروبيين كانوا سيستخدمون بنادقهم لإخضاع الأفارقة ، كما فعلوا سنوات الاستعمار ، وهذا ما حدث بالفعل عندما رفض شعب الأشانتى فى غانا الخضوع لحكم الانجليز ، فخاضت بريطانيا سلسلة من الحروب لإخضاعهم امتدت من سنة ١٨٧٣م إلى ١٩٠٠م حتى خضع الأشانتى ، لا بسبب أنهم يريدون الحكم البريطانى ، ولكن بسبب تفوق أدوات الحرب البريطانية .

وتأكيدًا لذلك فإن «تريزا سنجلتون» وهى عالمة إفريقية أمريكية من علماء الحفريات أجرت أبحاثًا فى موقع يسمى «المينا» فى غانا ، وهو المكان الذى دار فيه القتال بين الأشانتى والبريطانيين . . ذكرت أنه فى عام ١٨٧٣م ثار الأشانتى تجاه الساحل لمواجهة الغزاة البريطانيين ، وحتى يوقف البريطانيون سكان منطقة المينا من الأشانتى وحلفائهم الفانتى ، قذفوا بالقنابل أسوار القلعة التى كانوا يحتمون بها ودمروها ، وبقيت هذه المنطقة مدمرة لم يُعدْ بناؤها حتى ذهبت إليها بعثات الحفريات عام ١٩٨٥م .

إن الحقيقة التى يجب ألا تغيب هى أن كل ما كان يطلبه الأوروبيون فى أى مكان فى العالم كانوا يحصلون عليه سواء بالسرقة أو الغش ، فإن لم ينجحوا بأى من هاتين الوسلتين فبالقوة .

فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة وكندا والبرازيل فضلاً عن الكاريبى واستراليا ونيوزيلندا وكذلك جنوب إفريقيا وزيمبابوى ، فإن الأوروبيين سيطروا على الأرض وأزاحوا الأهالى ، وأحيانًا كانوا يسممون منابع الحياة أو يعطونهم هدايا مسمومة كما فعلوا فى أمريكا ، وكان الأهالى المحظوظون الذين لم يقتلوا يُجمعون فى معسكرات معزولة .

لذلك يمكن القول : إنه عندما لم يكن يجد الأوروبيون من يتعاون معهم فى استجلاب العبيد ، كانوا يلجأون إلى الإبادة للأهالى الإفريقيين والامتلاك الكامل

لأراضيهم. كما حدث فى الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا وغير ذلك، وكما حاول الألمان أن يفعلوا فى ناميبيا، حيث أزاحوا تقريبا ٧٠٪ من شعب الهيريرو بين عامى ١٨٨٧ ، و١٩٠٧ م، أو كما فعل الملك ليوبولد الثانى ملك بلچيكا فى الكونغو، حيث قُتل عدد يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين فى الكونغو بين عامى ١٨٩٠ ، و١٩١٠ م.

واليوم لا الألمان ولا البلچيك يفكرون أن يقدموا أية تعويضات عن قتلهم هؤلاء الأفارقة فى ناميبيا أو الكونغو، فى حين نجد ألمانيا سعيدة جدّا وتفخر بأنها تعوض اليهود.

* * *

الأساس القانونى لمطلب التعويضات
بحث اللورد أنتونى چيفورد

فى أبريل ١٩٩٣م قدم المحامى البريطانى اللورد «أنتونى چيفورد» الذى يقيم فى چاميكا مع زوجته المواطنة هناك، دراسة عن الأساس القانونى لمطلب تعويض العبيد الإفريقيين فى المؤتمر الأول لبحث موضوع التعويضات الذى انعقد فى أبوجا بنيچيريا.

واللورد چيفورد يعد طليعة المؤيدين البيض لقضية تعويض الإفريقيين، وبسبب مثل هذه المسائل الحساسة التى يعالجها فهو غير مرضى عنه بين شعبه، ونادراً ما يذكر اسمه أو يشار إليه فى وسائل الإعلام، التى تطنطن لأى شخص حتى ولو كان نكرة يكتب ضد الجنس الأسود الذى نهض يطالب بحقوقه على استحياء. يقول اللورد چيفورد عن نفسه: أنا من رجال القانون الذين يكافحون من أجل حقوق الإنسان والعدالة فى أجزاء كثيرة من العالم، وكشف المظالم التى تسببها الشرور العنصرية، وعلى وجه الخصوص فإننى أقف متضامنًا مع الشعب الأسود فى بريطانيا فى صراعه الحالى والمستمر من أجل حقوق متساوية، كما وقفت من قبل مع حركات تحرير إفريقيا فى أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق وجنوب إفريقيا، وأنا الآن أحيا وأنشط فى المجال القانونى فى چاميكا، إننى أعتقد أن قضية التعويضات لإفريقيا وللإفريقيين فى مهجرهم تضرب بجذورها فى أساس العدالة، التى يجب أن تهيمن على كل صراع وكل حملة يقودها الشعب الإفريقى لكى يسترد كرامته الإنسانية.

إن المظالم التى تمارس ضد الشعب الإفريقى، والاضطرابات التى تحدث فى

بريطانيا أو الولايات المتحدة بواسطة الهجمات العنصرية ونظم التمييز العنصرى، كل ذلك هو النتائج المستمرة للتدمير الذى بدأ من ٤٠٠ سنة بكارثة النظام العبودى.

وبالنسبة لى كرجل من رجال القانون أرى أنه من الجوهرى أن نضع مطلب التعويض فى إطار القانون والعدالة، وإذا كان هذا مجرد صيحة لضمير العالم الأبيض فإنها تستحق شيئًا من الوعى، وفى حين يوجد عدد من الحركات والأفراد المهتمين بموضوع التضامن فى عالم البيض، فإن مراكز القوى الاقتصادية والسياسية قد شهدت فقدانًا للضمير قاسيًا جدًا، عندما يتعلق الأمر بالسود أو الشعوب الإفريقية.

ومن تجربتى فإن التقدم يحدث عندما تكون القوى الحاكمة فى العالم الأبيض مجبرة على الاعتراف بأن حقوق غير البيض من الشعوب تعتمد على العدالة، وعندئذ فإن أشكال التعويض القانونى التى لم تكن موجودة من قبل تصير قائمة، فمثلاً كان من الأمور الطبيعية العادية من ٢٥ سنة فى بريطانيا، وكان أمرًا قانونيًا تمامًا أن أى مالك أرض أو رب عمل يمكن أن يضع لافتة تقول «وظائف خالية المولدون يمتنعون»، ولكن اليوم فإن أى رب عمل يرتكب هذا التمييز على أساس عنصرى يمكن جرجرته إلى المحكمة لأداء التعويض، إن التمييز العنصرى على أساس العرق يمكن أن يطالب بالتعويض عنه أمام المحاكم. وعلى المستوى العالمى فقد كانت التفرقة العنصرية يُنظر إليها على أنها من الأمور الداخلية مهما كانت مؤسفة، ولكن بعد مضى السنين صارت التفرقة العنصرية معترفًا بأنها جريمة ضد البشرية وأنها تهدم السلام، ومن ثم يمكن فرض المقاطعة الدولية بسببها.

إن هذا لا يعنى أن هذه الإنجازات قد أتت بالعدالة بشكل تلقائى فإن هذا لم يحدث لا فى بريطانيا ولا فى جنوب إفريقيا، ولكن هذه الأمثلة تظهر أن مطلب العدالة والشرعية هو عنصر جوهرى فى الصراع من أجل الهدف العادل، وبهذا فإن مطلب التعويضات يرتكز على ثلاثة افتراضات:

* أن الاختطاف الجماعى والاسترقاق الجماعى للإفريقيين هو أكثر مشروعات الجرائم شرًا فى سجل التاريخ البشرى.

* لم يدفع تعويض قط من مرتكبى هذا الأمر إلى أى ممن قاسوا منه.

* أن كل نتائج الجريمة بقيت شاملة سواء فى ثروة الخلفاء والأحفاد ، أو فى شكل الإفقار لإفريقيا والخلفاء الإفريقيين وحفدتهم، ومن ثم فإن قضية التعويض تتأكد بغير أى شك معقول.

هناك من يقول: إن هذا الكلام هو صحيح من الناحية النظرية، ولكن لا توجد آلية عملية لوضع هذا المطلب وفرضه، كما لا توجد الإرادة لدى العالم الأبيض للاعتراف به، وأنا أجيب على هذا القول بالمأثورة اللاتينية: «حيثما وجد المرض يجب أن يوجد العلاج».

إن الظلم بغير علاج أمر بغيض بطبيعته، وعندما يوجد هذا المطلب ويؤسس على مبادئ معترف بها من الجماعة الدولية، فإن العلاج والآليات سيوجدان. وكذلك فإن اهتمام رجال القانون والقضاة على المستوى العالمى بهذا الأمر، هو ضرورى وسيحرك كل إمكانيات الإبداع والخيال لديهم.

إن القانون الدولى لم يكن أبدًا قانونًا جامدًا، وإن هياكل جديدة كثيرا ما تظهر لتؤثر فى إمكانية تحقيق المبادئ، وإن محكمة مجرمى الحرب فى نورمبرج كانت مثلاً لتفكير قانونى جديد أتت بمعيار العدالة؛ بسبب الكوارث التى فعلها النازى، كما أن المحكمة الدولية للعدالة أسست لتسوية المنازعات الدولية بالقانون أكثر مما تحل بالحرب، وهذا تنظيم لم يكن معروفًا منذ بداية هذا القرن.

إن هذه الورقة هى محاولة لوضع مفهوم وتصور قانونى لصياغة أسلوب للتعامل مع مطلب التعويضات، وهذا يمكن ذكره فى سبعة أسس رئيسية:

١ ـ إن استرقاق الإفريقيين كان جريمة ضد الإنسانية

إن ميثاق محكمة نورمبرج عرّف الجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية بهذا النص «القتل والتمييز والاسترقاق والنفى وغير ذلك من الأفعال غير الإنسانية التى ترتكب فى حق المدنيين.. سواء كان فى ذلك انتهاك للقانون المحلى للبلد الذى تمارس فيه أو لم يكن».

وقد خوّل الميثاق للمحكمة القضاء فى الجرائم التى ترتكب ضد السلم «بالتخطيط أو الإعداد أو التهديد أو خوض حروب العدوان»، وكذلك جرائم الحرب «بانتهاك القوانين والأعراف الخاصة بالحرب بما فى ذلك القتل وسوء المعاملة

والترحيل لأعمال السخرة أو لأى غرض آخر، وذلك بالنسبة للمدنيين القاطنين بالإقليم المحتل أو الشاغلين لهذا الإقليم».

إن رجال القانون الدولى يعتبرون أن ميثاق نورمبرج لم ينشئ قانونًا جديدًا، ولكنه أعلن وأكد مفاهيم تتعلق بالإجرام الدولى كانت معترفًا بها عبر القرون السابقة، وكما يذكر الدكتور أوكونيل: «أن المحكمة وجدت أن الوقائع التى تنتهك الضمير الإنسانى وتوجد ضد الجماعات المدنية هى جرائم فى القانون الدولى».

فى ١٩٤٨م أعدت الأمم المتحدة اتفاقًا بشأن منع جرائم القتل الجماعى والعقاب عليها، وقد صدّق عليه من جانب أغلب الدول فى العالم، وبعد ذلك اتخذ هذا الاتفاق صيغة تشريعية جديدة تعبر عن المفهوم القديم فى القانون الدولى. إن التمهيد الذى جاء فى مقدمة الاتفاق اعترف بأن القتل الجماعى هو جريمة ضد القانون الدولى، وكذلك فى كل مراحل التاريخ فإن القتل الجماعى قد كبّد الإنسانية خسائر باهظة، ويعتبر القتل الجماعى هو: «كل من الأفعال الآتية التى ترتكب بقصد الإهلاك الكلى أو الجزئى لجماعة دينية أو عرقية أو إثنية مثل قتل أعضاء فى مجموعة، ومثل التسبب فى الإيذاء الحاد الجسمانى أو المعنوى لأعضاء فى مجموعة، ومثل التصميم على فرض ظروف للحياة تؤدى إلى الهلاك العضوى الكلى أو الجزئى».

إن المؤرخين والخبراء يكتشفون بغير صعوبة كيف أن غزو الأراضى الإفريقية والاصطياد الجماعى للإفريقيين، والفظائع التى ارتكبت، والشحن الحيوانى للبشر الإفريقيين إلى الأراضى الأمريكية، والتمييز ضد الإفريقيين المرحلين فى اللغة والثقافة، كل ذلك يشكل انتهاكًا لهذه القوانين الدولية. إن القول بأن هذه الجرائم كانت مشروعة طبقًا للقانون الدولى، وأنها جرى تقبلها هناك من غير الأوروبيين، هو قول غير مفيد.

إن الأوروبيين لم يشكلوا ولا يشكلون إلى الآن كل الجنس البشرى، وإن الضمير الإنسانى دائمًا يعبر عن امتعاضه لهذه الكوارث والفظائع التى مارسها الأوروبيون على الأفارقة على مدى أربعمائة سنة. وفى الحقيقة يمكن القول: إن أكبر جريمة ضد البشرية هى أن تنكر الوضع الإنسانى لقسم كبير من الآدميين.

٢ ـ إن القانون الدولى يعترف بأن هؤلاء الذين يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية يجب أن يؤدوا التعويض عن هذا الأمر، يلزمهم تعويض هذه الأضرار

إن الحق فى التعويض معترف به فى القانون الدولى، وقد عرّفته المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (التكوين السابق لمحكمة العدل الدولية) بهذه العبارات: «إن المبدأ الجوهرى المتضمن فى المفهوم الواقعى للعمل غير المشروع ـ المبدأ الخليق بأن يتأسس بواسطة الممارسة الدولية وخاصة قرارات المحاكم الدولية ـ هو أن التعويض يجب أن يقدر بما يمكن أن يزيل تمامًا جميع النتائج التى ترتبت على العمل غير المشروع، ويعيد إلى الوجود الحالة أو الوضع الذى كان موجودًا قبل أن يرتكب الفعل غير المشروع، وذلك بقدر ما يمكن».

«إن الوفاء أو الرد يجب أن يكون عينيّا فإذا لم يمكن ذلك جاز دفع مبالغ تتناسب مع قيمة الوفاء العينى تمامًا، وهو تعويض عن الهلاك الحاصل والخسائر التى تحققت، والتى لا يمكن إعادتها من جديد عينًا فيؤدى التعويض بدلاً منها. هذه هى الأسس أو المبادئ التى تفيد فى تحديد مبلغ التعويض المستحق عن الفعل المعارض للقانون الدولى».

إن أغلب الحالات القانونية فى التعويض هى المتعلقة بالتعويض عن الخسائر مثل هلاك الملكية والمنازل والسفن، ولكن المبدأ يبقى قائمًا فى حالة الأفعال غير المشروعة على نطاق واسع التى تؤثر على الشعوب بعامة، ومن ثم يكون هناك مجال فى التعويض عن هذه الأفعال مثلما حدث فى الحالات الآتية:

* فى ١٩٥٢م توصلت ألمانيا لاتفاقية مع إسرائيل لدفع ألمانيا ٢٢٢ مليون دولار، وذلك نتيجة لدعوى رفعتها إسرائيل عن نفقات إعادة توطين ٥٠٠ ألف يهودى هربوا من البلاد التى سيطرت عليها النازية، وبعد ذلك فى ١٩٩٠ م دفعت النمسا ٢٥ مليون دولار لمن بقوا أحياء من المحرقة اليهودية، وإن عددًا من الاتفاقيات قد أبرمت فى ظل قانون التعويضات الأجنبية البريطانى عن الخسائر والملكيات التى نزعت أو أفسدت فى كل من بلغاريا وپولندا والمجر ومصر ورومانيا.

* وقد أدت اليابان تعويضات نقدية لكوريا الجنوبية لما ارتكبته من أفعال خلال الغزو والاحتلال اليابانى لكوريا.

* وأخيراً فإن مجلس الأمن فى الأمم المتحدة قد أصدر قراراً طالب فيه العراق بأن تؤدى تعويضات لغزوها الكويت.

فالأمر فى ذلك واضح فى أن مفهوم التعويض قد تأكد وثبت واتبعته دول عديدة بالنسبة لمن أصابهم ضرر من مواطنيها، أو بالنسبة للدول التى مورس معها الفعل الخاطئ.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنسان يستطيع أن يوجد بنداً آخر للتعويض له مصداقية واضحة، وذلك عندما تتقبل الدولة مسئولية الوفاء لا لدول أخرى فقط، ولكن لمجموعات من الشعوب تقيم فى حدودها الإقليمية وتكون حقوقهم قد انتهكت.

وفى ١٩٨٨م فإن الكونجرس فى الولايات المتحدة قد أصدر قانوناً خاصاً بالحريات المدنية لأداء تعويضات لليابانيين الأمريكيين، بالنسبة لما فقدوه عندما اعتقلتهم الحكومة الأمريكية بأعداد كبيرة فى فترة الحرب التى جرت بين أمريكا واليابان، وكان المجموع هو ١,٢ مليار دولار بواقع ٢٠ ألف دولار لكل شخص. وإن القانون أوضح المبدأ الخاص بالتعويض بعبارات فصيحة، يمكن أن تطبق على الدعاوى التى ترفعها الشعوب الإفريقية.

وأغراض هذا القانون هى:

- الاعتذار لهؤلاء.
- تعويض الأفراد من ذوى الأصول اليابانية عن اعتقالهم.

وقد اتخذت خطوات أخرى فى الاعتراف بالحق فى التعويض للأهالى الأصليين الذين اغتصبت أراضيهم واحتلت، سواء فى الولايات المتحدة أو كندا أو استراليا. وإن كلاً من هذه البلاد قد وضع تسوية لموضوع الأرض ودفع مبالغ للأهالى الأصليين. إن هذه لا تعتبر كافية لتعويض الكوارث التى ارتكبت ضد هؤلاء الأهالى الأصليين، ولكنها تعتبر خطوة تشكل نوعاً من الاعتراف بأن الأجيال الحاضرة من السكان الأصليين لهم الحق فى المطالبة بالتعويض عن الجرائم التى ارتكبت ضد أسلافهم.

٣- إنه لا يوجد عائق شرعى يمنع من يعانون من آثار الجرائم التى ارتكبت ضد

الإنسانية للمطالبة بالتعويضات حتى ولو كانت هذه الجرائم قد ارتكبت ضد أسلافهم

إن مسألة ما إذا كان للأخلاف المباشرين لضحايا الجريمة الحق فى التعويضات، تعتمد على طبيعة الادّعاء الذى يمكن التقدم به. إن تعويضات الولايات المتحدة لليابانيين الأمريكيين كانت تنصب على تعويضهم عما قاسوه هم أنفسهم فى المعتقلات.

وإن ما أدته النمسا كان لمن بقوا أحياء فى معسكرات الاعتقال، وكذلك لما وقع عليهم من أضرار عضوية وعصبية فى معسكرات الاعتقال. وعندما كان يموت أحد المدعين بطلب التعويض قبل الحكم له كانت دعواه تموت معه؛ لأن الألم والمعاناة يختص بهما وحده.

ولكن هناك حالات عديدة كانت نتائج الجرائم المرتكبة تمتد إلى الأخلاف. فعندما تنتزع الملكية فإن المعاناة من الفقد هنا لا تتعلق بالمالك وحده الذى نزعت ملكيته، ولكنها تمتد إلى ورثته وذريته من بعده؛ لأنها كانت ستؤل إليهم.

فى مثل هذه الحالات فإن القانون الدولى يضع علاجًا لها، حتى ولو كان المدعى لم يولد بعد عند غصب الملكية.

وعلى سبيل المثال فإن الأمر الذى صدر طبقًا لقانون التعويضات الأجنبية البريطانى فى ١٩٥٠م، يوضح أن لجنة التعويضات الأجنبية تقبل أية دعوة متعلقة بأية ملكية فى مصر تكون قد صودرت أو استولى عليها من حكومة عبد الناصر إذا كان المطالب بها هو المالك أو إذا كان خلفًا لهذا المالك، وهذا يوضح بصراحة أن الأطفال والأحفاد للمالك الأصلى يستفيدون من الدعوى.

وأخيراً بعد توحيد ألمانيا فإن الدعاوى التى أثيرت من أبناء وبنات ملاك الأراضى التى كانت صادرتها ألمانيا الديموقراطية عادت من جديد، ولم ينكر أحد حق أبنائهم فى ادّعائهم، رغم أنهم كانوا أطفالاً عند المصادرة وبعضهم كان لم يولد بعد عندما صودرت أملاكهم. كما أن الادّعاءات التى قُدمت والدعاوى التى رُفعت لم ترفع فقط من أخلاف الملاك، ولكنها رُفعت أيضًا من الدولة الوطنية التى كانت تتحمل عبء آثار هذه الجريمة.

وكما أشير من قبل فإن إسرائيل نجحت فى دعواها عن التعويضات من ألمانيا الغربية وعن نفقات توطين اللاجئين اليهود، رغم أن إسرائيل لم تكن قد وجدت كدولة بعد فى الوقت الذى ارتكب فيه النظام النازى جرائمه ضد اليهود.

ومما له دلالة أيضًا أن ألمانيا الغربية التى استشعرت الالتزام بقبول هذه الدعوى، هى أيضًا كانت دولة مختلفة عن دولة الرايخ الألمانى المسئولة عن هذه الكوارث، مختلفة من ناحية الإقليم ومن الناحية السياسية.

ومن ناحية المبدأ فإن الوقت الذى مر منذ انتهاء العبودية لا يشكل عائقًا أمام دعاوى الشعوب الإفريقية، باعتبار أنه يمكن إثبات أن النتائج والآثار التى ترتبت عن جريمة العبودية لا تزال مستمرة ولا تزال تعلن عن نفسها، وعن الأضرار التى لحقت بالإفريقيين، سواء من يعيشون منهم فى إفريقيا أو من يعيشون فى الشتات، وفى هذه النقطة فإن شواهد الخبرة التاريخية واضحة وجلية.

وفى القارة الإفريقية فإن حضارات مزدهرة قد دُمرت، ونظم حكم وحكومات قد سُحقت، وملايين من المواطنين قد أجلوا بالقوة، وترتب على ذلك مباشرة إفقار وتخلف يؤثر إلى الآن على إفريقيا وكل قاطن فى إفريقيا السوداء.

وبالنسبة للأمريكات فإن نظام العبودية قد أنتج الفقر والتجرد من الملكية والأرض والتخلف، كما أنتج السحق الثقافى واللغوى وفقدان الهوية، وترسيخ الشعور بالنقص لدى الشعب الأسود وترسيخ تفوق الجنس الأبيض، وكل ذلك مستمر إلى اليوم ويؤثر فى الشعب الأسود ووسائله فى العيش وكفاءته وآماله، وهم يعيشون فى الكاريبى وفى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا.

فى حين أنه لا توجد حدود زمنية فى القانون الدولى فإن التأخير غير المعقول يصلح سببًا لرفض الدعوى، وأن الدولة التى لها ادّعاء صحيح وتكون فشلت فى أن تتقدم به لمدة طويلة يمكن القول بأنها أسقطت حقها فى المطالبة بالتعويضات. وعلى أية حال فلا يوجد اعتراض على أى من هذه الملاحظات يمكن أن يقوم ضد دعاوى إفريقيا والإفريقيين فى الشتات.

ففى حالة إفريقيا ومنطقة الكاريبى فإن مرحلة العبودية وتجارة العبيد قد تلتها مرحلة الاستعمار، ويمكن القول بأن الاستعمار ذاته هو جريمة من جرائم القانون

الدولى؛ لأنه نوع من الابتزاز المفروض بالقوة على حقوق الشعوب المستعمرة فى ممارسة السيادة، وقد كان الاستعمار على الأقل جريمة ضد السلم، وفى أكثر الأقاليم المستعمرة كان جريمة ضد الإنسانية.

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن العبيد السابقين كانوا خاضعين لنظام من الإقصاء والتطور المنفصل، والاضطهاد العرقى، وإنكار الحقوق المدنية، والحصر فى المناطق المعزولة، ولم يخرجوا من هذا الوضع إلا فى السنين الأخيرة بضغوط حركة الحقوق المدنية للإنسان.

إن النقطة المهمة هى أن الشعب الإفريقى إلى وقت قريب جدّا لم يكن له صوت مستقل، ولا كان له أى وضع مشخص له فى الجماعة الدولية، وكيف كان يمكن للشعب فى غانا مثلاً أو جاميكا أن يطالب بحقه فى التعويضات عندما كانت دولهم تعتبر ممتلكات لما وراء البحار مملوكة لهذا البلد نفسه الذى اختطف أسلافهم واستعبدهم؟!

وكذلك فإن الأمريكيين الإفريقيين عندما صارعوا من أجل حقهم بأن يعترف بهم بوصفهم مواطنين، هل كان يمكنهم أن يتقدموا بدعواهم حتى إذا كان هناك منبر عالمى يمكن التقدم فيه بهذه الدعاوى؟

وحتى بعد استقلال الأمم الإفريقية من الاستعمار فإن الارتباطات ونظام الاستعمار الجديد قد فتّا من قوة الحكومات الإفريقية فى أن تتحدث بأى نبرة مستقلة ضد غزاتهم السابقين، لقد استغرق هذا الأمر نحو ثلاثين أو أربعين سنة منذ الحصول على الاستقلال الشكلى لكى يرتفع الصوت المطالب بالتعويضات.

وفى الحقيقة فإنه الآن وليس قبل الآن هو الوقت الصحيح للتقدم بالدعوى؛ إذ صار القادة الإفريقيون قادرين على الكلام بثقة جديدة بالنفس، ويعملون على تشكيل هياكل ديموقراطية جديدة.

٤ ـ إن الدعوى يجب أن تقدم عن كل الإفريقيين سواء كانوا فى إفريقيا أو فى الشتات الذين عانوا من نتائج الجريمة وتقدم من وكالة تمثل جهازًا ممثلاً لهم فعلاً

وبقدر ما يتعامل الإنسان مع الأسس القانونية لدعوى التعويضات فإن الفصول الأربعة الأخيرة تتناول المسائل التى يرتبط بها التحليل القانونى أيّا كان وجه الصعوبة فى الإجابة عليها:

أولاً: مَن الذين يكونون المدعين أو المطالبين بالتعويضات؟

ثانيًا: مَن المدعى عليهم التى ترفع الدعوى ضدهم؟

ثالثًا: ما الخسائر والأضرار اللتان يطالب بالتعويض عنهما؟

رابعًا: فى أى محكمة يقدم الادّعاء؟

من المطالبون بالتعويضات؟ إن الإجابة هى أنهم كل الإفريقيين سواء فى القارة الإفريقية أو فى الشتات الذين عانوا من نتائج جريمة الخطف الجماعى والاسترقاق، كل هؤلاء لهم مصلحة فى الدعوى. إن كل الإفريقيين حول العالم قد تأثروا بطريقة أو بأخرى بجريمة العبودية، حتى هؤلاء الذين نجحوا فى الأعمال الاقتصادية أو فى الأعمال المهنية قد واجهوا تحاملاً عرقيّا ضدهم على أقل الفروض، فى حين أنه قد تكون هناك بعض العائلات أثرت عن طريق التعاون مع ملاك العبيد فإن ذلك يتعين ألا يهدم الحقيقة المطلقة، وهى أن اغتصاب إفريقيا قد أفقر الإفريقيين جميعًا سواء من أخذوا أو تركوا.

أما من الذين يشرعون فى إقامة الدعوى لصالح كل هؤلاء؟ إن هذه المسألة تتجاوز الحكومات الوطنية، ولكن هذه الحكومات هى المسئولة عن تحقيق البرامج الاجتماعية، وهى المسئولة أيضًا عن أداء الديون الأجنبية المحملة بها أوطانهم، ومن ثم فالحكومات الوطنية هى التى مفروض عليها أن تضطلع بهذه المسئولية.

وعلى أية حال فإن أفارقة أمريكا وأفارقة بريطانيا وأفارقة فرنسا وغيرهم ممن يشكلون أقليات فى أية دولة استقروا فيها، ليس لأى من حكوماتهم أن تتكلم باسمهم. إن المطلوب أن يشكل تمثيلاً أو جهازًا مؤتمنًا يتحدد نطاقه وتشكيله وآليات عمله عندما تتطور فكرة وحركة المطالبة بالتعويضات.

إن الدعوى يجب أن تقدم ضد حكومات البلاد التى شرعت ومارست تجارة العبيد الإفريقيين واغتنمت منها وشكلت مؤسسة العبودية والنظام العبودى.

٥ ـ من المسئول عن أداء التعويضات؟

هنا فإن الأكثر معقولية هو التركيز على حكومات الدول التى شجعت تجارة الرقيق وأيدتها، وشرعت مؤسسة العبودية وتربحت نتيجة لهذا الأمر، وهذا يقودنا إلى السؤال التالى: هل من الممكن أن نوحد بينها وبين الشركات الفردية التى يثبت

أنها حققت أرباحًا طائلة من العبودية؟ إن هناك ملاك مزارع شاسعة فى چاميكا، وأسر فى انجلترا ذات ألقاب معروفة وورثتهم من الأحياء يمتلكون ثروات ترجع إلى العبودية، فهل يمكن أن تكون هذه الشركات والأسر هدفًا لتوجيه مطلب التعويضات إلى أفرادها؟

إن هذا المدخل سيخلق من المشاكل أكثر مما يحل منها، إن أبحاثًا واسعة ستكون مطلوبة للتوحيد بين الشركات والعائلات، وهى تحديد المبالغ المطلوبة من كل من خلفائهم، وتقدير ما الذى يمكن أن يطلب من كل من حملة الأسهم الحاليين وأعضاء الأسر. إن هذه العملية ستكون بالحتم عملية تحكمية بشكل أو بآخر، وهى لا تخلو من احتمالات الظلم، وستكون مرفوضة من حيث المطالبين بها أفرادًا كانوا أو حكومات.

حالة واحدة نستطيع أن نستثنيها هى حالة ما إذا كان من الممكن إثبات أن عملاً من الأعمال الفنية يكون قد استولى عليه استيلاءً غير مشروع فى ظروف ممارسة الغزو لإفريقيا أو ممارسة النهب بها.

فى هذه الحالة وحدها فإن مفاهيم القانون الدولى المتعلقة بالاسترداد العينى ستطبق، وإن عملية التعويض يجب أن تتضمن رد الكنوز إلى البلد التى أخذت منها، وإلى الشعوب التى سُرقت منها أو إلى الشعوب التى تمثل ماضيها.

وفى الحقيقة فإن هذه الحالات من الاسترداد العينى فإن المالك الفرد سيفقد العمل الفنى، ولكنه يمكن أن يطلب تعويضًا عنه يماثل قيمته وذلك من حكومته؛ وذلك بسبب أن الاسترداد سيكون بالتعاون مع الحكومة الأوروبية المعنية أو مع غيرها من الحكومات المعنية. وإن المبدأ العادى هو أن التعويض يجب أن يؤدى عندما تنتزع الملكية الفردية بقرار تصدره الحكومة.

إن الأسباب الخاصة بلماذا تكون الحكومات هى المدعى عليه فى دعوى التعويض، ترجع فى رأيى إلى أن الحكومات لديها وجه سيطرة على الثروة الوطنية من خلال سلطتها فى فرض الضرائب وحفظ الأرصدة، والحكومات هى التى يجب إقناعها فى النهاية بأن التعويضات يتعين أن تؤدى بما تفرضه العدالة، والحكومات هى التى تستطيع أن تحدد ما إذا كان عبء الدَّيْن الإفريقى قد وضع وأدى أم لا، والحكومات هى التى تستطيع أن تبرم اتفاقيات دولية وإعمالها من خلال القنوات القانونية.

إن المؤرخين هم من سيقترح أيّا من الدول قد تربّحت أكثر من غيرها من العبودية ومن تجارة العبيد. إن أهم الدول البحرية الأوروبية والمستعمرين يمكن أن يتوحدوا، وكذلك الولايات المتحدة التى نمت واغتنمت جدّا من العمل العبودى ومن استغلال الأفارقة الأمريكيين.

٦ ـ مبلغ التعويض فى الدعاوى يقدره خبراء فى كل وجه من وجوه الحياة وبالنسبة لكل إقليم عن الضرر الذى تأثر به والناجم عن النظام العبودى

إن المبلغ الذى يمكن أن يطالب به يحتمل أن يكون مما يختلف عليه فى داخل حركة المطالبة بالتعويض، إن كل بلد تأثر بالعبودية يجب أن تدرس حالتها، ويمكن أن تدرس حالة كل شعب من الشعوب القاطنة فى كل دولة، وإن اعتبارات مختلفة ستطبق على شعوب القارة الإفريقية الشعوب التى تنتمى اليوم إلى دول مستقلة وكانت العبودية تفاقمت فيها، والشعوب التى تشكل الآن أقليات فى أوروبا وأمريكا الشمالية.

وإن التدمير الذى حصل يجب أن يصنف ويبحث فى مجالاته المختلفة، وهناك تدمير اقتصادى وتدمير ثقافى وتدمير اجتماعى وتدمير نفسانى سيكولوچى.

وإن وضع أرقام نقدية ومالية بالنسبة لكل من عناصر الدعوى سيثير مسائل عديدة ليس من المستطاع الإجابة عنها الآن، فكيف يمكنك أن تقدر قيمة ما فقده كل شعب أفريقى بالنسبة لكل شاب اختطف ورحل من ٢٠٠ سنة مضت؟

وما المبلغ الرقمى الذى يوضع عن أى تدمير نفسانى أحدثه نظام عنصرى عميق الجذور؟ وهل يمكن إثبات أن نظام العبودية دمر حضارات إفريقية كانت مزدهرة وعميقة؟ إن كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن نقيس قيمتها؟

وما مستوى الاسترداد العينى الذى يمكن تطبيقه بالنسبة للشعوب الإفريقية فى الشتات؟

وثمة مدخل آخر يمكن تبنيه على التوازى وهو قياس حجم الذى اغتنمت به كل من الأمم الأوروبية المختلفة بواسطة مؤسسة العبودية.

فى تقرير لجنة التقصى عن العنصرية فى ليفرپول التى كنت أرأسها ١٩٨٩م نقلت عن المؤرخ «رمزى موير» الذى كتب ١٩٠٧م يصف تجارة الرقيق «. . . بلا

شك قد كانت تجارة العبيد التى ظهرت فى ليڤربول هى ما جعلت ليڤربول واحدة من أغنى المراكز التجارية وأكثرها رخاءً فى العالم» .

وثمة شهادة أخرى يمكن إظهارها تتعلق بمدن بريستول ولندن وبوردوه وموانى أخرى ، ومن الطبيعى أن الثروة التى تولدت فى هذه الموانى قد انتشرت فى أنحاء البلاد .

ولكن هنا أيضًا وحتى إن كانت الصورة العامة واضحة فإن التقدير التفصيلى ليس سهلاً ، هل من الممكن تقدير حجم الأرباح التى تحققت فى موانى أوروپا؟ وإن كان ذلك فكيف يمكن ترجمة هذا الحجم إلى مبالغ نقدية اليوم أى بقيمتها الحاضرة؟وهل تكون المسألة أسهل فى حالة أمريكا الشمالية والكاريبى بالنسبة لأرباح ملاك المزارع الواسعة؟

من حسن الحظ فإن هناك من ينشدون الحقيقة ، ويجادلون أن يجدوا إجابات عن كل هذه الأسئلة عن طريق البحث المتيقن ، وإن أية أرقام توضع بالنسبة للعناصر المختلفة لدعوى التعويضات ستكون هى أكثر ما يمكن تقديره على أساس البحث التاريخى المتيقن . وأيّا كانت عملية البحث وقيمتها بالنسبة لتقدير الأرقام فإنها ستكون مسألة تعليمية يمكن بها أن ندرك فظائع الماضى ونتبينها .

وكلما استطعنا الكشف عن تفاصيل نظام العبودية ونتائجه ، كلما ازداد الفهم والتفاهم بين الشعب الإفريقى بالنسبة لعدالة المطالبة بالتعويضات .

٧ ـ الدعوى إذا لم تسو بالاتفاق فإنها ستتحدد فى النهاية بواسطة محكمة دولية تنظمها كل الأطراف المعنية

لا توجد الآن محكمة معدة لسماع دعوى التعويضات الخاصة بإفريقيا والإفريقيين فى الشتات . إن محكمة العدل الدولية معدة لسماع الدعاوى التى تقيمها إحدى الدول ضد دولة أخرى عن انتهاكات القانون الدولى ، ولكن هذه الدعوى هى أضخم بكثير عن أى دعوى بين دولتين . إنها تحتاج إلى آليات جديدة تتناسب مع المسائل الفردية التى تكلمت عنها . وإن فقدان وجود هذه المحكمة الآن لايؤثر على طلب التعويض ، وفى الأمثلة التى سقناها من قبل فإن مشروعية الدعوى معترف بها ومشمولة بالاتفاق قبل أن تظهر محكمة تنظر فى هذه المظالم .

وكجزء من هذا الاتفاق فإن الآليات الخاصة بالتعامل فى الدعاوى الفردية تظهر الآن، وطبيعة المحكمة ستظهر من خلال المفاوضات والاتفاقات، فمثلاً الاتفاق الذى وقع بين إيران والولايات المتحدة لدفع التعويضات قد شكلت لجنة من تسعة أعضاء منهم ثلاثة من القضاة الأمريكيين وثلاثة من القضاة الإيرانيين وثلاثة من دول ليست متورطة فى النزاع، وهى تجتمع فى ثلاث غرف من ثلاثة قضاة وتنظر فى نحو ٤ آلاف ادّعاء.

وفى هذه المرحلة فإن الأوضاع لم تنضج بعد لتصور تشكيل أية لجنة أو محكمة يمكن أن تنظر فى تعويضات الإفريقيين.

إن الاعتراف الدولى بعدالة هذه المطالبات هو شرط مسبق لإقامة الآليات الخاصة لتحقيق هذه العدالة.

هذه هى إذن المهمة الكبرى التى يتعين على القانونيين فى البلاد المختلفة أن يقوموا بها، وهم يشكلون قسمًا واحدًا من القوى التى يجب أن تقوم بهذا الصنيع، ويجب أن يشارك آخرون مؤرخون ورجال آثار وفنانون وكتّاب وساسة وعلماء اجتماع وعلماء نفس، وخلف هؤلاء كل الناس ذوى النوايا الحسنة من كل الأجناس الذين يعرفون أن جريمة العبودية كانت شرّا مستطيراً يتعين التعويض عنها.

* * *

مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية

فى ديربان وهو واحد من أهم المعاقل القديمة للعنصرية البيضاء انعقد المؤتمر العالمى الثالث لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى فى الفترة ما بين ٣١ أغسطس إلى أول سبتمبر ٢٠٠١ م، وقد سبقه مؤتمران للعنصرية عقدتهما الأمم المتحدة فى عامى ١٩٧٨م، و١٩٨٣م [١].

وديربان هو الميناء الرئيسى لإقليم ناتال الذى يقع داخل مملكة الزولو فى جنوب إفريقيا، وفيه تختلط الأجناس العرقية السوداء والبيضاء والملونون، خصوصًا من الهنود الذين جلبهم الاستعمار البريطانى للعمل كرقيق. حضر المؤتمر ١٦٢ دولة وبلغ عدد الحضور ١٧ ألف مندوب و٧٥٠ صحفيّا.

كان المؤتمر مؤتمرًا للمضطهدين، ولم يكن مأمولاً من الدول الكبرى أن تذهب راضية لتضع نفسها فى قفص الاتهام بهذه السهولة، حاولت عرقلته فرفضت فى البداية أن تدفع الحصة التى عليها فى نفقات المؤتمر، وتركت حكومة جنوب إفريقيا تؤدى الفاتورة كلها وهى تبلغ عشرة ملايين جنيه استرلينى.

ولكن تجفيف المؤتمر من الناحية المالية لم يحلْ دون حدوثه، وعلى مدى ثمانية أشهر كان الأمريكيون والإنجليز يبذلون جهدهم لتطويق انعقاده، فلما أدركوا أن

---

(١) المؤتمر الأول عقد فى أبوجا بنيجيريا عام ١٩٩٣م، وفيه بحث المحامون ورجال التاريخ الوسائل العملية للحصول على التعويضات عن العبودية والاستعمار، وقد شكلت منظمة الوحدة الإفريقية لجنة فرعية للقيام بحملة على المستوى الدولى خاصة على مستوى الأمم المتحدة. وعقد المؤتمر الثانى عام ١٩٩٩م فى أكرا فى غانا، وقد أصدر إعلانًا طالب فيه بدفع مبلغ ضخم للتعويض عن استعباد الأفارقة واستعمار قارتهم، وكانت المطالبة موجهة لكل الدول والتنظيمات فى أوروبا الغربية والأمريكتين التى شاركت واستفادت من تجارة العبيد ومن الاستعمار، وطالب إعلان أكرا بأن تؤخذ من حصيلة التعويض المطلوب قيمة الديون الخارجية لإفريقيا.

تهديدهم بمقاطعته قد فشل أوفدوا وفوداً عنهم على أقل مستويات التمثيل لمجرد أن تذهب وتراقب ما يحدث.

كانت القضية الرئيسية فى المؤتمر هى قضية الرق والاستعباد ومسئولية الدول الغربية الاستعمارية عنها وحتمية الاعتراف بذنبها، ومن ثم دفع تعويضات مادية وتقديم اعتذارات معنوية عما اقترفته. كان مطلب الدول الإفريقية من الدول الغربية الاعتذار عن تجارة الرق وحقبة من العبودية والاستعمار استمرت قرونًا [1].

القضية الثانية كانت القضية الفلسطينية، وقد تقدمت ١٣٠٠ منظمة أهلية غير حكومية بمشروع قرار باعتبار إسرائيل دولة عنصرية تقوم على الاضطهاد العرقى فى معاملتها للفلسطينيين، ووصف ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنها عنصرية فى شكل جديد، واتهام إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة العرقية.

وبالإضافة إلى هاتين القضيتين ضم جدول أعمال المؤتمر عدة قضايا أخرى، منها الغجر فى أوروبا، والسكان الأصليون واللاجئون والمهاجرون، والفقر والأوبئة التى تهدد النمو، علاوة على الأشكال الجديدة للعنصرية التى منها الاستغلال الاقتصادى والتهميش والاستعلاء الثقافى والعنف.

* * *

دارت المعركة على أرض ديربان حيث ألقى الأمريكيون والأوروبيون بكل أثقالهم؛ ليروضوا ممثلى الشعوب المقهورة من إفريقيين وعرب وآسيويين ولاتينيين من أمريكا الجنوبية، الذين استيقظوا بعد أربعة قرون من الاستعباد والقهر والاستغلال ليقولوا لممثلى المستعمر القديم: لقد جاء وقت الحساب وعليكم أن تدفعوا ثمن القهر التاريخى الذى مارستموه على البشرية؛ لتفقروها وتفتتوها وتزرعوا فيها التخلف الرهيب وتحققوا بهم التقدم الذى ترفلون فيه الآن.

أراد المجنى عليهم من شعوب العالم أن يخرجوا من هذه المعركة أولاً باعتراف صريح من قاهريهم بمسئوليتهم عن عصور القهر والاستعباد والاستغلال وممارسة

---

(١) اختطف خلال هذه الحقبة ملايين الأفارقة من بلدانهم، وشحنوا إلى أمريكا الشمالية ومنطقة الكاريبى للعمل كعبيد فى مزارع السكر والقطن والطباق التى يمتلكها التجار الأوروبيون. هناك من الأفارقة الذين اختطفوا وألقوا فى البحر عندما مرضوا؛ بسبب الجوع والظروف غير الصحية التى كانت تحيط بهم فى هذه الشحنات، كما قتل البعض أثناء عمليات التمرد ضد قناصتهم، وآخرون فضلوا إلقاء أنفسهم من السفن على استمرارهم فى رحلة العبودية.

تجارة الرق، التى سرقت مائة مليون إفريقى ونقلتهم إلى العالم الجديد الأمريكات؛ ليزرعوا ويصنعوا ويخدموا السادة البيض، وليحاربوا أيضا باسم غزاتهم ويرفعوا علمهم عنوة[1].

وحين جاء وقت الحساب بدأت محاولات الأخذ والرد فى قاعات المؤتمر، شعر المستعمرون العنصريون القدامى والجدد بالورطة التاريخية على أرض الجريمة وأمام الضحايا وأحفادهم، وفوجئوا بهذه الهبّة، فآثروا إفشال المؤتمر عن طريق الانسحاب، فانسحب الوفدان الأمريكى والإسرائيلى تاركين وراءهما الاتحاد الأوروبى يواصل الابتزاز والتهديد بالانسحاب أو الانصياع الكامل لرأيه، كذلك فعل خمس من كبار الجمعيات غير الحكومية الأوروبية لحقوق الإنسان تحت ضغط حكوماتهم.

كان الإفريقيون يرون أن الاعتذار وحده لا يكفى السود عن الجرائم التى ارتكبتها المجتمعات الغربية فى حقهم، ولا بد من دفع تعويضات مادية لهم نظير إسهاماتهم الكبيرة فى ازدهار أمريكا وأوروبا الاقتصادى، وليس أصعب على الإفريقيين الأمريكيين من تذكر سنوات العبودية الطويلة التى تجرعوا فيها كافة صنوف العذاب والحرمان على أيدى المجتمع الأمريكى الأبيض الذى سلبهم آدميتهم واستعبدهم فى الحقول والمزارع والمناجم والوظائف الدنيا دون مقابل.

لم يحضر المؤتمر رئيس لأية دولة أوروبية، ولكن الزعيم الكوبى «فيديل كاسترو»

---

(١) لقد لعبت الصدفة وحدها دورًا لصالح أحفاد هؤلاء العبيد الذين استوطنوا أمريكا، عندما عثرت الباحثة الأمريكية السوداء «ديورا فارمر بالمان» على وثيقة مهمة فى أرشيف نيويورك أثناء إجرائها بحثًا فى علم الإنسان، تفيد الوثيقة بأن أصحاب المزارع الكبيرة كانوا يؤمنون على العبيد الذين يعملون لديهم؛ مما يعنى أن لهؤلاء العبيد حقوقًا ضائعة فى ذمة الحكومة الأمريكية نظير ٢٥٠ عامًا من العبودية.
وقد وجدت «ديورا» هذه المعلومات القيمة فى كتاب وثائقى بالأرشيف يحوى بيانات أصحاب المزارع والحقول الذين كانوا يسخرون الأفارقة العبيد للعمل فى أراضيهم دون أجر، وحققوا من ورائهم مكاسب أنعشت المجتمع الأمريكى، وكانت البدايات الحقيقية التى ارتكز عليها الاقتصاد الأمريكى القوى الذى قام على أكتاف هؤلاء العبيد.
وقد جاء ظهور هذه الوثيقة ليحسم جدلاً كبيرًا استمر سنوات حول قضايا التمييز العنصرى فى المجتمع الأمريكى، ومدى أحقية سلالة العبيد هناك فى الحصول على تعويضات الآباء والأجداد عن زمن العبودية.

كان موجوداً ، وكذلك عدد من قادة الدول الإفريقية ، وكالعادة نالت كلمة الرئيس كاسترو التصفيق الحاد ، عندما ذكر أن أسوأ شيء فى العبودية والاستعمار هو الجانب النفسانى ، إنه يتعلق بشعب سُرقت لغته وعقيدته وأمهاته وآباؤه وأطفاله وذاكرته حول من هو وما هويته ، وأن ملاك العبيد السابقين أرادوا أن يطمسوا هذا الأمر وينكروه ويطرحوا الماضى بعيداً ، ولكن إفريقيا والمشتتون منها يصرون اليوم على المطالبة بحقوقهم . . «إنك لا تستطيع أن تعيش الحاضر وتمضى إلى المستقبل بغير أن تنظر إلى الماضى» . وقدم تحليلاً عميقًا عن أثر العنصرية التى كانت أكثر حادث مأساوى فى تاريخ العالم ، حيث أمسك اللصوص والنهابون بأدوات الاضطهاد والتعذيب ، وراقبوا الأطفال وهم يتضورون جوعًا ثم يموتون . . كان يتكلم من قلبه ، وأدان الولايات المتحدة وأوروبا على أنهما تريدان الاستمرار فى نهب إفريقيا ، وتحاولان تقسيم القارة وبقاءها منهكة فى صراعات لا تنتهى .

وتحدث الزعيم الإفريقى «نلسون مانديلا» فوصف العنصرية بأنها مرض عضال يتطلب التكافل لعلاجه ، أما «مارى روبنسون» مفوضية الأمم المتحدة لشئون حقوق الإنسان فقد حاولت فى كلمتها التخفيف من التحامل على المستعمرين السابقين ، كذلك فعل «كوفى عنان » سكرتير عام الأمم المتحدة الذى قال : «إن هدفنا فى هذا القرن يجب أن يكون محو الكراهية والتحامل اللذين كانا موجودين فى القرون السابقة» .

لم يكن موقف مفوضية أو سكرتير عام الأمم المتحدة مفاجئًا ، ولكن الغريب والمفاجئ جاء من الرئيس الأوغندى «يورى موسيفينى» الذى ميّع المسائل بكلام متفلسف بعيد عن الحقيقة ، رفض قصة العبودية كاملة واعتبرها لغواً ـ لأنها حسب قوله ـ أصل البشر جميعهم من إفريقيا ، وكل إنسان أتى من إفريقيا ، البعض تركوها وذهبوا إلى أماكن أخرى وفقدوا لونهم الأسود ، فلما عادوا تصوروا أنهم صاروا متميزين وأن جنسهم أرقى .

* * *

كان المؤتمر مواجهة بين الغنى والفقير ، بين المضطهد والمضطهَد ، بين الجانى والضحية ؛ لذلك لم ينجح فى التقدم خطوة فيما يتعلق بقضاياه الأساسية : الاعتذار

والتعويض عن الرق، وسقط فى ديبلوماسية التهديد والضغط والانسحاب وقمع الآراء، وهى الديبلوماسية التى حجبت أى نقاش موضوعى للقضايا محل الخلاف، وأججت بدلاً منها مشاعر العداء والرفض، وقسمت المؤتمر إلى شمال وجنوب، ورفض وصف ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنها عنصرية فى شكل جديد، أو اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة العرقية، ورفض تقديم التعويض لضحايا الرق والعبودية، ورفض حتى فكرة الاعتراف بالذنب أو الاعتذار عنها فلم يتحمس لها سوى ألمانيا وإيطاليا أقل دول أوروبا تورطًا فى جريمة الرق طوال القرون الأربعة، أما الدول ذات السجل المأساوى والانتهاكات الفادحة، وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا والبرتغال وهولندا وإسپانيا فقد أعلنت صراحة أنها لن تعتذر ولن تقدم تعويضات، واقترحت فقط الإعراب عن الأسف، وتقديم مساعدات تنموية لمساعدة دول إفريقيا الفقيرة تعينها على تجاوز آثار الحقبة المظلمة من تاريخ الإنسانية.

وهكذا نجح الغرب فى أن يحول جريمة العبودية ضد الإنسانية التى كانت تثيرها إفريقيا والمشتتون منها إلى اعتبارها مجرد حادث مأساوى، وكل ما حصلت عليه الدول الإفريقية هو وعد من الغرب بدعم خطة النهوض بالقارة، من خلال مساعدات وقروض ميسرة، وزيادة حجم الاستثمارات الغربية فى القارة خاصة دولها الواقعة جنوب الصحراء، وأصر الغرب على أن ذلك هو الشكل الوحيد الذى يمكن من خلاله تعويض دول القارة (جنوب الصحراء) عن سنوات الرق والاستعباد؛ وذلك تفاديًا للتعويضات المباشرة التى إذا ما تمت الموافقة عليها ستفتح الطريق أمام مئات الملايين من أحفاد الأفارقة للحصول على بلايين الدولارات.

كان واضحًا أن الشمال جاء متآمرًا لإفشال المؤتمر، وأدركت جنوب إفريقيا الدولة المضيفة أنها بحاجة إلى معجزة حتى تستطيع قيادة المؤتمر والوصول به إلى النجاح، فحولت مطلب التعويضات من أموال ترد من ملاك العبيد السابقين إلى المطالبة بمشاركة الغرب ومساهمته فى تمويل خطة اقتصادية جديدة للإفريقيين، واقترح الرئيس «مبيكى» رئيس جنوب إفريقيا خططًا فى هذا الشأن على غرار مشروع مارشال، وقد تعرضت جنوب إفريقيا لنقد لاذع لتحويل المطلب من تعويضات إلى مساعدات، أخذًا فى الاعتبار أن وعود الغرب بالمساعدات مجرد

وعـود فى الهـواء، ولكن يبـدو أن جنوب إفـريقيـا اتخـذت هذا الشـأن بدافع من مصلحتها الشخصية، خشية أن تطالب هى بدفع تعويضات عن ضحايا الاضطهاد العنصرى لشعب ناميبيا عندما كانت تحتل أرضه.

جاء كلام جنوب إفريقيا كالموسيقى فى آذان الاتحاد الأوروبى الذى بقى مندوبوه فى الساحة ينظرون بسعادة إلى الوقيعة والخلاف بين أحفاد العبيد، حتى إن وزير خارجية بلچيكا «لويس ميشيل» الذى كان يمثل الوحدة الأوروبية والذى وصف نفسه بأنه مفاوض صعب، علق ساخرًا «يبدو أن المال هو كل شىء، إنه فوق الجرائم ضد الإنسانية».

وعلى أية حال فقد بدأ المؤتمر بصعوبة ولم ينته إلى إعلان أو وثيقة، ولم يصدر عنه سوى بيان ختامى أقر بأن العبودية جريمة ضد البشرية (دون الاعتراف بها)، وبأن العبودية والاستعمار من المظالم التاريخية، التى ساهمت بشكل لا يمكن إنكاره فى انتشار الفقر والتخلف والتهميش والعزلة الاجتماعية والتفاوت الاقتصادى وحالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن فى الدول النامية، وأن المؤتمر يقر بضرورة وضع برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات والشتات فى إطار مشاركة تقوم على مبدأ التضامن والاحترام المتبادل. وبشأن مطلب الاعتذار فقد حرص البيان على تجنب تقديم اعتذارات مكتفيًا بقول: إننا ندعو الأسرة الدولية وأعضاءها إلى احترام ذكرى ضحايا هذه المآسى «الرق والاستعمار».

وهكذا انتهى المؤتمر كما بدأ دون أى اعتراف بتقديم اعتذار أو تعويضات أو حتى مجرد وعود. وهذا يذكرنا بما حدث فى الماضى عندما ألغيت العبودية فى أمريكا، فإن الرئيس «لنكولن» دفع تعويضات لملاك العبيد ١٨٨٥م، ولم يدفع شيئًا للعبيد أنفسهم.